# النفط الكويتي ينخفض إلى 60.68 دولاراً

انخفض سعر برميل النفط الكويتي 12ر1 دولار ليبلغ 68ر60 دولار في تداولات أول امس مقابل 80ر61 دولار في تداولات الخميس الماضي وفقا للسعر المعلن من مؤسسة البترول الكويتية.

وفي الاسواق العالمية انهت عقود خام القياس العالمي مزيج برنت جلسة التداولات مرتفعة 07ر2 دولار ليبلغ عند التسوية 69ر61 دولار للبرميل وارتفعت عقود خام القياس الامريكي غرب تكساس الوسيط 02ر2 دولار ليسجل عند التسوية 20ر56 دولار للبرميل.

## الجزء السائل ضمن الإحتياطي يصبح لأول مرة أدنى من 10 مليار دينار

# «الشال»: 439.6 مليون دينار وفر مالي نتيجة «رقابة المحاسبة» في 3 سنوات

قال تقرير الشال الأسبوعي الصادر عن صدر تقريران لديوان المحاسبة ، تقرير المواطن وهو يشمل معايير عمل وقيم الديوان وملخص لإنجازاته، والتقرير الرقابي العام والذي يرصد أداء ومخالفات الوزارات والإدارات الحكومية والجهات الملحقة والشركات العامة والجهات المستقلة. ومحتوى التقريران تم نشرهما على نطاق واسع، لذلك سوف يقتصر تعليقنا عليهما على تقييمهما وموجز لأهم القضايا التي تطرق لها كل من التقريرين. ففي بيئة يندر فيها قيام جهة حكومية بأداء عملها بصدق وجرأة، يتضح من محتوى التقريرين أن ديوان المحاسبة من تلك الجهات النادرة التي تنشر نتائج عملها الرقابي من دون إنتظار لجزرة أو خوف من عصا، وللموقف القوي تكاليفه. وفي محتوى تقرير المواطن، يحصر الديوان الوفر على المال العام الذي تحقق بسبب رقابته للسنوات المالية 2016/2017–2018/2019 بنحو 611.2 مليون دينار كويتي، بينما تحملت المالية العامة نفقات ميزانيته للسنوات الثلاث المذكورة البالغة نحو 171.6 مليون دينار كويتي. ذلك يعني أن وفراً غير مباشر نتج عن عمله بلغ للسنوات الثلاث نحو 439.6 مليون دينار كويتي ليصبح ضمن مؤسسات عامة نادرة أيضاً تنجز عملاً وتحقق فائض. وسيلته كان قيامه برفع دعاوي على جهات عامة رأى لديها تراخياً أو إختلاساً إلى هيئتي المحاكمات التأديبية، دعاوي بلغ عددها للسنة للمالية 2018/2019، 156 دعوى أحيل بسببها 407 شخص ونتج عنها 138 قرار ضمنها 56 قرار براءة و49 قرار إدانة وفصل من الخدمة و29 قرار عدم قبول و3 قرارات عدم إختصاص وقرار واحد بوقف الدعوى. وتناول تقرير قضايا تهم المواطن مثل تطاير الحصى وغرق أنفاق ومنازل بسبب الأمطار وقام بتسمية صريحة للجهات المسئولة عن تلك المخالفات وذكر توصياته بشأن إيجاد حلول لها. وفي تقريره العام أكد إستنزاف الإحتياطي العام الذي بلغ نحو 22.88 مليار دينار كويتي في 2019/06/30 وذلك تحديث لأرقام ذكرناها في تقرير سابق، ويذكر بأن الجزء السائل ضمن ذلك الإحتياطي أصبح لأول مرة أدنى من 10 مليار دينار كويتي. وإنتقد الخلل المالي الهيكلي بإستمرار هيمنة إيرادات النفط على نحو 89.6% من إيرادات الميزانية العامة وفقاً لأرقام الحساب الختامي الأخيرة، كما إنتقد إستمرار إنحراف نفقات الموازنة وهيمنة النفقات الجارية على معظمها. كما إنتقد غياب أي نهج يضمن إستدامة المالية العامة لشدة إعتمادها على إيرادات النفط مع غياب القدرة في السيطرة على التذبذب الحاد في أسعاره.

وضمن تقريره موقف صحيح ضد التسامح مع قانون الدين العام ما لم يوضع سقف لنفقات الموازنة الجارية وما لم يكن للإقتراض مبررات قاطعة بإستعادة منافعه مالياً أو اقتصادياً. لذلك نعتقد أن الشكر واجب للجهاز البشري لديوان المحاسبة، فالحفاظ على إستقلالية الكيان وحياد تقاريره أمر صعب، ونتمنى أن تمتد ممارساته الحميدة إلى بعض مؤسسات الدولة الأخرى.

# 16 مليار دينار إيرادات نفطية مفترضة للسنة المالية الحالية

ذكر تقرير الشال الأسبوعي الصادر عن النفط والمالية العامة – أكتوبر 2019 : بانتهاء شهر أكتوبر 2019، انتهى الشهر السابع من السنة المالية الحالية 2019/2020، وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي لشهر أكتوبر نحو 60.5 دولار أمريكي للبرميل، وهو يزيد بنحو 5.5 دولار أمريكي للبرميل أي بما نسبته نحو 10.1% عن السعر الافتراضي الجديد المقدر في الموازنة الحالية والبالغ 55 دولار أمريكي للبرميل، وبلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي للشهور السبعة الأولى من السنة المالية الحالية نحو 64.6 دولار أمريكي وهو أدنى من معدل سعره للسنة المالية الفائتة بنحو 5.7%. وكانت السنة المالية الفائتة 2018/2019 التي انتهت بنهاية شهر مارس الفائت، قد حققت لبرميل النفط الكويتي معدل سعر بلغ نحو 68.5 دولار أمريكي، ومعدل سعر البرميل لشهر أكتوبر 2019 أدنى بنحو 11.6% من معدل سعر البرميل للسنة المالية الفائتة، وأدنى بنحو 19.5 دولار أمريكي للبرميل من سعر التعادل للموازنة الحالية البالغ 80 دولار أمريكي وفقاً لتقديرات وزارة المالية وبعد اقتطاع الـ10% من إجمالي الإيرادات لصالح احتياطي الأجيال القادمة.

ويفترض أن تكون الكويت قد حققت إيرادات نفطية في شهر أكتوبر بما قيمته نحو 1.3 مليار دينار ، وإذا افترضنا استمرار مستويي الإنتاج والأسعار على حاليهما –وهو افتراض قد لا يتحقق– فمن المتوقع أن تبلغ جملة الإيرادات النفطية بعد خصم تكاليف الإنتاج لمجمل السنة المالية الحالية نحو 16 مليار دينار كويتي، وهي قيمة أعلى بنحو 2.1 مليار دينار كويتي عن تلك المقدرة في الموازنة للسنة المالية الحالية والبالغة نحو 13.9 مليار دينار كويتي. ومع إضافة نحو 1.9 مليار دينار كويتي إيرادات غير نفطية، ستبلغ جملة إيرادات الموازنة للسنة المالية الحالية نحو 17.9 مليار دينار كويتي.

وبمقارنة هذا الرقم باعتمادات المصروفات البالغة نحو 22.5 مليار دينار كويتي، فمن المحتمل أن تسجل الموازنة العامة للسنة المالية 2019/2020 عجزاً قيمته 4.6 مليار دينار كويتي، ولكن بيانات سبعة شهور لا تصلح سوى لاستخدامها كمؤشر على الحجم الافتراضي لعجز الموازنة، ويبقى العجز الفعلي متغير تابع لحركة أسعار وإنتاج النفط خلال ما تبقى من السنة المالية الحالية، ويتأثر بفارق النفقات الفعلية عن تلك المقدرة مع نهاية السنة المالية.

# إنخفاض سيولة البورصة إلى 503.8 مليون دينار خلال أكتوبر

بين تقرير الشال الأسبوعي الصادر عن أداء بورصة الكويت – أكتوبر 2019 : كان أداء شهر أكتوبر مختلطاً مقارنة بأداء شهر سبتمبر، حيث انخفضت القيمة المتداولة أي سيولة البورصة وصاحبها أداء موجب للمؤشرات. فقد ارتفع مؤشر السوق الأول بنحو 0.6% ومؤشر السوق الرئيسي بنحو 0.9%، وارتفع أيضاً، مؤشر السوق العام وهو حصيلة أداء السوقين بنحو 0.7%، وكذلك ارتفع مؤشر الشال بنحو 0.4%.

وانخفضت سيولة البورصة في شهر أكتوبر مقارنة بسيولة شهر سبتمبر، حيث بلغت السيولة نحو 503.8 مليون دينار كويتي منخفضةً من مستوى 749.9 مليون دينار كويتي لسيولة شهر سبتمبر. وبلغ معدل قيمة التداول اليومي لشهر أكتوبر نحو 21.9 مليون دينار كويتي، وبانخفاض بنحو – 35.7% عن مستوى معدل تلك القيمة لشهر سبتمبر حين بلغ 34.1 مليون دينار كويتي. وبلغ حجم سيولة البورصة في الشهور العشرة الأولى من العام الجاري (أي في 207 يوم عمل) نحو 6.569 مليار دينار كويتي، وبلغ معدل قيمة التداول اليومي للفترة نحو 31.7 مليون دينار كويتي، مرتفعاً بنحو 100.01% مقارنة بمعدل قيمة التداول اليومي للفترة ذاتها من عام 2018 البالغ نحو 15.9 مليون دينار كويتي، ومرتفعاً أيضاً بنحو 88.3% إذا ما قورن بمستوى ذلك المعدل لكامل عام 2018 البالغ نحو 16.8 مليون دينار كويتي. ولازالت توجهات السيولة منذ بداية العام تشير إلى أن نصف الشركات المدرجة لم تحصل سوى على 0.9% فقط من تلك السيولة، ضمنها 50 شركة حظيت بنحو 0.1% فقط من تلك السيولة، و3 شركات من دون أي تداول. أما الشركات الصغيرة السائلة، فقد حظيت 12 شركة قيمتها السوقية تبلغ 4.8% من قيمة الشركات المدرجة على نحو 7.3% من سيولة البورصة، ذلك يعني أن نشاط السيولة الكبير لازال يحرم نحو نصف الشركات المدرجة منها، وعلى النقيض، يميل إلى شركات قيمتها ضئيلة وإن خفتت حدة ذلك الإنحياز. أما توزيع السيولة على الأسواق الثلاثة خلال شهر أكتوبر 2019، فكانت كالتالي:

السوق الأول (19 شركة) : حظي بنحو 362.1 مليون دينار كويتي أو ما نسبته 71.9% من سيولة البورصة، وضمنه حظيت نحو 50% من شركاته 9– شركات– على 84.5% من سيولته ونحو 60.7% من كامل سيولة البورصة، بينما حظيت نحو نصف شركاته الأخرى 10– شركات– على ما تبقى أو نحو 15.5% من سيولته. وبلغ معدل تركز السيولة فيه مستوى عالي، حيث حظيت 7 شركات ضمنه على نحو 76% من سيولته.

السوق الرئيسي (144 شركة) : وحظي بنحو 141.7 مليون دينار كويتي أو نحو 28.1% من سيولة البورصة، وضمنه حظيت 20% من شركاته على 86.2% من سيولته، بينما اكتفت 80% من شركاته بنحو 13.8% من سيولته، ولا بأس من التذكير بأن ضعف سيولة شركاته كان العامل الأساسي في تصنيفها ضمن السوق الرئيسي، وهو تصنيف قابل للإرتقاء مع ارتفاع سيولة أي شركة ضمنه.

سوق المزادات (12 شركة) : وحظي بنحو 15.9 ألف دينار كويتي فقط أو نحو 0.003% من سيولة البورصة، وذلك أيضاً في حدود المتوقع، فالهدف الأساس هو إعطاء تلك الشركات نافذة منظمة للسيولة حتى وإن لم يتحقق لأي منها تداول سوى على فترات متباعدة، ومن الممكن أن نشهد طفرة منفردة في قيمة تداولاته بين الحين والآخر.

## الجهراء تصل الكويت .. ثاني طائرات إيرباص A320neo

# الجاسم: «الكويتية» منفتحة على امكانية التوسع حسب الحاجة

يوسف الجاسم وكامل العوضي يرحبان بوفد الشركة

الجاسم يتوسط أعضاء الوفد القادم من تولوز عقب وصول الطائرة

وصلت ثاني طائرات شركة الخطوط الجوية الكويتية من نوع ايرباص A320neo «الجهراء» إلى أرض الوطن في مبنى الركاب رقم 4 قادمة من مصنع ايرباص في مدينة تولوز الفرنسية، وكان في مقدمة مستقبلي الطائرة رئيس مجلس إدارة الخطوط الجوية الكويتية يوسف عبدالحميد الجاسم ويرافقه الرئيس التنفيذي المهندس كامل العوضي وعدد من مسؤولي الخطوط الجوية الكويتية، حيث كان على متنها وفد الشركة الذي تسلم الطائرة برئاسة نائب رئيس مجلس الإدارة الدكتور عادل اليوسفي وعضوية عضو مجلس الإدارة بسام العسعوسي ومساعد الرئيس التنفيذي لشؤون العمليات الكابتن عبدالحليم زيدان ومدير دائرة المبيعات محمد العنزي والفريق الفني المسؤول عن استلام الطائرة.

وعلى هامش وصول الطائرة، قال رئيس مجلس إدارة الخطوط الجوية الكويتية يوسف الجاسم : «يسر الخطوط الجوية الكويتية أن تستلم ثاني طائراتها من نوع ايرباص A320neo (الجهراء)، حيث أن الطائرة الآن انضمت إلى أسطول (الكويتية) سيبدأ تشغيلها في الأيام القليلة المقبلة، ويعد ذلك ضمن سلسلة الطائرات الـ15 من نفس النوع التي تم التعاقد عليها مع شركة ايرباص على أن يتم استلامها تواليا والتي من شأنها أن تطور خدمات الخطوط الجوية الكويتية للركاب الكرام، كذلك ضمن الخطة العامة المعتمدة من قبل مجلس إدارة الشركة والمتفق عليها».

وأضاف رئيس مجلس الإدارة: «وستتسلم الخطوط الجوية الكويتية طائرة في نهاية العام 2019 و3 طائرات أخرى في عام 2020 من نفس النوع A320neo وذلك حسب جداول استلام الطائرات المتفق عليها مع شركة ايرباص بالتتالي يليها طائرات A330–800 وهكذا إلى أن يتم اكتمال استلام 28 طائرة حتى عام 2026».

وتابع يوسف الجاسم: «الخطوط الجوية الكويتية منفتحة على امكانية التوسع كل ما دعت الحاجة إلى ذلك وذلك من خلال اعداد الركاب ومن خلال الشحن والوجهات التي يفضلها المسافرين الاعزاء، لذا عندما تتسع شبكة التشغيل كانت هناك الحاجة للتوسع في الاسطول وتطوير واضافة الخدمات الأخرى».

واختتم الجاسم تصريحه بالتأكيد على سعي الخطوط الجوية الكويتية المتواصل والمستمر على تقديم كل ما هو جديد ومتطور يواكب قطاع الطيران الجوي التجاري ويخضع للمعايير العالمية وذلك تلبية لرغبات وطموحات العملاء الكرام وتوفير أفضل الخدمات المختلفة لهم، متقدماً بجزيل الشكر ووافر الامتنان لكل من يساهم في تطوير الناقل الوطني لدولة الكويت الخطوط الجوية الكويتية مشيداً بدور العاملين بها لما يقدمونه من جهود مبذولة وملموسة في في خدمة الطائر الازرق ليظل محلقاً في السماء.

هذا وتعد طائرة A320neo من أحدث الطرازات لهذا النوع ذات الكفاءة العالية في اقتصادات التشغيل وهي مصممة للتشغيل على الخطوط القصيرة والمتوسطة المدى وتتميز بتخفيض استهلاك الوقود لكل ساعة طيران كذلك تتسع لنقل 134 راكب موزعين على النحو التالي 12 مقعداً على درجة رجال الأعمال و122 مقعدا على الدرجة السياحية وذلك وفقا لتصميم داخلي متميز عكف على إعداده نخبة من أبناء الخطوط الجوية الكويتية من المختصين في هذا الجانب كما أن لدى الطائرة الامكانية لنقل الشحن بما يقارب 9 أطنان ونصف، عالوة على ذلك فإن الطائرة توفر استهلاك الوقود بنسبة 20 % كما تقل تكاليف صيانة هيكلها بنسبة 5 %إضافة إلى انخفاض تكاليفها التشغيلية بنسبة 14%.

# «الخليج»: انطلاق العد التنازلي لـ «ماراثون البنك 642»

أحمد الأمير

مع قرب انطلاق «ماراثون بنك الخليج 642»، بدأ العد التنازلي للأسبوعين الأخيرين، حيث سينطلق السباق في 16 نوفمبر 2019، في فرصة للرياضيين ومحبين التحدي للمشاركة في أحد أضخم الفعاليات الاجتماعية في الكويت.

وينطلق السباق السنوي هذا العام بالتعاون مع شركة برو فيجن لإدارة الفعاليات الرياضية للعام الخامس. ويتكون «ماراثون بنك الخليج 642» من أربع فئات مفتوحة لجميع المشتركين من مختلف المستويات الرياضية، وهي سباق 5 كيلو متر العائلي للمشي أو الجري، وسباق الجري لمسافة 10 كيلو متر، وسباق النصف ماراثون لمسافة 21 كيلو متر، والماراثون الوحيد في الكويت لمسافة 42 كيلو متر. ولا يزال المجال مفتوحًا للمشاركة في جميع فئات السباق. ويُقبل المشاركون من عمر 11 عام لسباق 5 كيلو متر، ومن عمر 16 عام لسباق 10 كيلو متر، و18 عام لنصف الماراثون. ويمر المتسابقون بمسار رائع يشمل عدة معالم كويتية جميلة، حيث يبدأ عند جسر سوق شرق، ويستمر داخل سوق المباركية.

وسيستضيف بنك الخليج كذلك معرضًا للماراثون حول الصحة واللياقة البدنية قبل انطلاق السباق، وذلك من 12 إلى 14 نوفمبر في أرض المعارض الدولية في مشرف – صالة رقم 4A. وتتضمن قائمة رعاة معرض «ماراثون بنك الخليج 642» هذا العام شركة الخطوط الجوية الكويتية، لنكولن الغانم، اكستريم سبورتس، وإنترسبورت. كما سيضم المعرض حوارات وجلسات نقاشية متعلقة بالصحة والاستعداد الرياضي، إلى جانب أنشطة أخرى للمشاركين الذين يمكنهم استلام مستلزمات السباق من المعرض أيضًا.

وفي تعليقه على ذلك، قال مساعد المدير العام للاتصالات الخارجية في بنك الخليج، أحمد الأمير: «وضع «ماراثون بنك الخليج 642» دولة الكويت على خارطة الفعاليات الرياضية الدولية، حيث حظي السباق على اعتماد الاتحاد الدولي لسباقات الماراثون وسباقات المسافات والاتحاد الدولي لألعاب القوى، إضافة إلى أنه من أكبر الفعاليات الاجتماعية في الكويت. ويزيدنا فخرًا أن يتم تنظيم هذا الماراثون سنويًا بالتعاون مع جهات محلية تؤمن برسالتنا في نشر الوعي حول الصحة وأهمية اتباع نمط حياة سليم. نتطلع ليوم رائع من النشاط العائلي، ونترقب استقبال المشاركين من محبي التحدي والمنافسة!»

ويتعاون بنك الخليج هذا العام مع جمعية الهلال الأحمر الكويتي، للمرة الثانية، في تقديم المساعدة المادية للمرضى غير القادرين على دفع تكاليف الرعاية الصحية في الكويت. وسيتم استخدام هذا الدعم من قبل جمعية الهلال الأحمر الكويتي في توفير الأجهزة الطبية مثل: دعامات القلب وأجهزة القوقعة وسماعات الأذن والكراسي المتحركة الكهربائية إلى جانب بطاريات القلب.